



الرباط في 14 يوليوز 2021

بلاغ

وعيا من المجلس الأعلى للحسابات ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بقطاعهما- الاقتصاد والمالية- و-إصلاح الإدارة- بضرورة تظافر الجهود من أجل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما، لما يشكله هذا التعاون من فرص سانحة لتطوير ممارسة رقابية تتسم بالفعالية و تساهم في تجويد الخدمات العمومية وتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، تم التوقيع على اتفاقي تعاون بين السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يهمان، على التوالي، قطاع الاقتصاد والمالية وقطاع إصلاح الإدارة.

ويهدف الاتفاق الأول المتعلق بقطاع الاقتصاد والمالية إلى وضع إطار عمل لتحسين آليات توفير المعلومات والمعطيات ذات الصلة بالمالية العمومية ولتقليص آجال الإداء بها، لما تتيحه هذه المعلومات المالية الدقيقة وذات الصدقية من تدعيم لممارسة المهام الرقابية للمحاكم المالية وتعزيز دورها في تحسين أداء الأجهزة العمومية والحكامة الجيدة في مجال القطاع العام بصفة عامة.

ويروم هذا الاتفاق، كذلك، العمل على تحسين طرق وكيفيات الإداء بالحسابات بما يتناسب مع أهداف الرقابة في إطار التدبير المرتكز على النتائج ومواكبة مشروع إضفاء الطابع اللامادي على عملية الإداء بالحسابات والوثائق المحاسبية، وكذا إرساء أسس ومستلزمات ممارسة المجلس الأعلى للحسابات لاختصاص التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها المنصوص عليه في القانون التنظيمي لقانون المالية.

كما يندرج اتفاق التعاون الثاني المتعلق بقطاع إصلاح الإدارة في إطار سياسة الانفتاح التي ينفجها المجلس الأعلى للحسابات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين، لاسيما توسيع مجال شراكاته من أجل تأمين تنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات في مجالات تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتجويد الخدمات العمومية، ودعم اللاتمرکز الإداري، وتنمية الإدارة الرقمية.